

Distr.: General
29 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

ملخص

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٨/٣، المعتمد في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨. وإذ يراعي التقرير ما تتيحه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعملية إصلاح الأمم المتحدة من فرص، فهو يعتبر أن الاستعراض الدوري الشامل يشكل نقطة انطلاق رئيسية لإدماج حقوق الإنسان في جهود التنمية وتعزيز الجهود التعاونية التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع على المستوى الوطني في سياق تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان كافة. ويستعرض التقرير ما تقدمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) من دعم للآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، ولخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وما تقدمه من دعم في سياق إدماج حقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة. ويتناول التقرير بالتحليل دور الآليات الإقليمية والتعاون التقني، وكذلك سبل تحسين تعبئة المساعدة على صعيد منظومة الأمم المتحدة لتلبية للاحتياجات الوطنية، بما في ذلك من خلال استخدام أكثر فعالية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة حالياً، بما يتيح بالتالي تحسين الأنظمة الوطنية لحماية حقوق الإنسان وإذكاء حس التملك الوطني في هذا الصدد وتعزيز فعالية المساعدات.



أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في القرار ٣/٣٨، المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، إعداد تقرير يقدم إلى المجلس في دورته الحادية والأربعين بشأن ما تضطلع به المفوضية من أعمال في سياق تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، واقتراح السبل الممكنة لمواجهة التحديات التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية.

ثانياً - بيئة مواتية لتعزيز التعاون الدولي

٢ - شهدت السنوات القليلة الماضية زخماً جديداً من التفاعل البناء والتعاوني في ميدان حقوق الإنسان، وهو ما أجمله الأمين العام في تقريره عن "تعزيز عمل الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاتنقيائية والحياد والموضوعية" (انظر A/72/351). وشكّل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠)، وإطلاق عملية إصلاح الأمم المتحدة، وبدء الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان، حافزاً لجهود التنفيذ الوطنية التي تتوخى دمج حقوق الإنسان في خطة عام ٢٠٣٠ وفي الغايات والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، كما أتاح ذلك استخدام التوصيات التي حظيت بالتأييد في سياق الاستعراض الدوري الشامل والاعتماد عليها كمدخل رئيسي في هذا الصدد، بما يفسح المجال لعمليات تقوم على القيادة وحس التملك الوطنيين وتؤدي إلى تعزيز التفاعل البناء مع الدول الأعضاء.

٣ - وتقوم أسس خطة عام ٢٠٣٠ على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، كما تستند إلى صكوك أخرى، مثل إعلان الحق في التنمية. وهي تتوخى "عالمًا يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ ويحترم الأعراق والانتماء الإثني والتنوع الثقافي؛ ويتيح تكافؤ الفرص"^(١). ومن ثم ينبغي أن يكون تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ متوافقاً تماماً مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما ينبغي أن يُسترشد بتوصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتوصي الدول الأعضاء بضرورة أن تعكس عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية، كحد أدنى، التوصيات التي حظيت بالتأييد في سياق الاستعراض الدوري الشامل وأن تشمل بصورة أعم تقاريرها المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يحسن كثيراً التنسيق والمتابعة ويقلل من عبء تقليل التقارير.

٤ - ومفوضية حقوق الإنسان هي الوكالة الراحية في الأمم المتحدة لخمسة مؤشرات رسمية مندرجة في هدي التنمية المستدامة ١٦ و ١٠، بما في ذلك فيما يتصل بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (١٦-أ)، والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان (١٦-١٠)، وانتشار التمييز (١٠-٣ و ١٦-ب)، والوفيات المتصلة بالنزاعات (١٦-٢). وهي تعمل

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٨.

من أجل تحقيق الأهداف ٥ و ١٠ و ١٦ و ١٧، مركزة في ذلك على دعم آليات حقوق الإنسان من المنظور "المعياري" وتقديم الدعم التشغيلي على المستوى القطري.

٥ - وأتاحت عملية إصلاح الأمم المتحدة التي أطلقها الأمين العام وضع إطار لإمكانات حقوق الإنسان والتعاون الدولي. وفيما يتعلق بالتنمية، يشمل الإصلاح جيلًا جديدًا من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتبارها أداة التخطيط والتنفيذ المحورية التي تحكم جهود الأمم المتحدة المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، كما يتيح فرصاً لمعالجة الشواغل الأساسية في ميدان حقوق الإنسان. ويولي الإصلاح في شقه المتعلق بالسلم والأمن الأولوية لنهج وقائي يتوخى الحفاظ على السلم، ومن ثم يعزز اتساق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على نحو يصب في ركيزة واحدة ومتكاملة للسلام والأمن. وفي هذا السياق، وكما أوضح الأمين العام في تقريره الأولي المقدم إلى الجمعية العامة، ينبغي للعمل الجماعي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة للنهوض بحقوق الإنسان أن يساعد في تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات والتصدي لها وأن يستفيد بصورة أفضل من آليات حقوق الإنسان وتوصياتها (انظر A/72/707، الفقرة ٢١).

٦ - ويتمثل الاستعراض الدوري الشامل في آلية تنفذ وفق جولات مدة الواحدة منها أربع سنوات ونصف وتقوم على التعاون والحوار البناء وتتضمن استعراضاً من جانب النظراء لسجل حقوق الإنسان في كل دولة عضو. ويكفل الاستعراض المساواة في المعاملة لكل بلد ويتيح مراعاة المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني عند تقييم سجل حقوق الإنسان للدولة موضوع الاستعراض. والهدف هو مساعدة البلدان على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على المستوى القطري. ويفضي الاستعراض الدوري الشامل إلى توصيات، وتحدد الدولة موضوع الاستعراض في إطار مجلس حقوق الإنسان التوصيات التي تحظى بتأييدها. وتركز الجولة الحالية الثالثة، التي بدأت في ١ أيار/مايو ٢٠١٧، على جدول أعمال متعلق بالتنفيذ، ويشمل ذلك تشجيع الدول الأعضاء على أن تحرص في الفترة التي تسبق الاستعراض اللاحق على أن تتابع، على الأقل، التوصيات التي حظيت بتأييدها.

٧ - وعقد مجلس حقوق الإنسان، في دورته السابعة والثلاثين، حلقة نقاشه السنوية الرفيعة المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، التي ركّز فيها على التحديات والفرص المتاحة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ضوء الاستعراض الدوري الشامل. وسلم فريق المناقشة بأهمية التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها مدخلاً رئيسياً للتعاون مع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي الأوسع، بما يشمل المانحين، وسبيلاً يتيح لهذه الجهات اتخاذ ما يلزم من إجراءات. وأشار الفريق إلى أن المسائل الموضوعية التي تثار في الاستعراض تعكس توصيات مستمدة من آليات حقوق الإنسان الأخرى، مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، وتشكل عينة ممثلة لقضايا حقوق الإنسان الحاسمة المطروحة على المستوى القطري التي تتيح معالجتها تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان، وبناء مجتمعات أقدر على التأقلم، والحفاظ على التنمية والسلام.

٨ - وشُدِد في حلقة النقاش الرفيعة المستوى على أهمية التنسيق المحكم لجهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأعضاء وأشار إلى الدور الحاسم الذي تؤديه الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة في

هذا الصدد. وشدد كذلك على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجهات المجتمع المدني الفاعلة. وخلصت حلقة النقاش أيضاً إلى أن تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان تشكل فرصة فريدة للدول الأعضاء لمواءمة جهود حقوق الإنسان والتنمية والمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمحورة حول حقوق الإنسان.

٩ - وأشار في حلقة النقاش الرفيعة المستوى إلى أن منظومة الأمم المتحدة توجد في وضع جيد يمكنها من العمل على المستوى القطري لدعم جهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأعضاء من خلال استخدام توصيات آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تؤيدها الدول الأعضاء، في سياق أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وفي عمليات التخطيط والبرمجة الخاصة بفرادى الوكالات والصناديق والبرامج، بما يتماشى تماماً مع الولاية المحددة لكل منها. ودُعي في حلقة النقاش أيضاً إلى تعزيز الجهود المتصلة بحقوق الإنسان في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠ - وبما أن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل تركز على جدول أعمال عماده التنفيذ، فقد طُلب إلى الدول الأعضاء مضاعفة جهودها لإدماج حقوق الإنسان ضمن أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة، وبالتالي كفالة أن يشير الإبلاغ عن هذه الأهداف أيضاً إلى جهود حقوق الإنسان. وتتيح الممارسة الطوعية التي يجسدها تقديم تقارير منتصف المدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل وتقديم تقارير وطنية طوعية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة فرصاً إضافية للدول الأعضاء لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

١١ - وسلّط الضوء على هذه المواضيع في الاجتماع المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في جنيف، من أجل التحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخلص الاجتماع إلى أن مسألة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تُدمج بصورة متزايدة في الاستعراض الدوري الشامل، وإلى أن هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة ينبغي أن تظل مراعية لأهداف التنمية المستدامة، في حين ينبغي للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الاستفادة على نحو أفضل من آليات حقوق الإنسان في سياق تنفيذ هدف التنمية المستدامة وتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة (A/HRC/40/34، الفقرة ١٠٠).

١٢ - وحثت نائبة الأمين العام الدول الأعضاء، في سياق حوارها مع مجلس حقوق الإنسان في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩، على الاستفادة من النظام المتعدد الأطراف كقاعدة تتيح لها إحراز تقدم وتعزيز الموارد في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف حقوق الإنسان على المستوى الوطني، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً، وأقل البلدان نمواً غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشجعت أيضاً الدول الأعضاء على التعاون مع جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما نظام حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الاستعراض الدوري الشامل وآليات حقوق الإنسان الأخرى تشكل قنوات ضرورية لهذا الجهد، لأنها تقدم توصيات رئيسية يمكن أن تساعد في تعزيز نجاح أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

١٣ - وذكرت نائبة الأمين العام أن البلدان يمكنها أيضاً إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعانة بعمليات الإبلاغ عن حقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري

الشامل، التي من شأنها أن تتيح مساحة للمناقشة والتعاون بين أصحاب المصلحة، وأشارت إلى أن عمليات الاستعراض هذه يمكن أن تكمل الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجرى في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١٤ - وتقدم مفوضية حقوق الإنسان، في إطار ولايتها، الدعم التقني اللازم لتنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية على المستوى الوطني وتعمل على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة، من خلال وجودها الميداني في أكثر من ٧٠ دولة ودعمها المعزز المقدم إلى أفريقية الأمم المتحدة القطرية، وهو ما تساهم في تيسيره مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وترتكز هذه الجهود على نهج كلي ومتكامل يأخذ في الاعتبار نتائج وتوصيات جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً - العناصر الرئيسية على المستوى الوطني

ألف - إنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة

١٥ - أدى التوسع الكبير لمنظومة حقوق الإنسان، على المستويين الدولي والإقليمي، إلى فرض متطلبات متزايدة على الدول الأعضاء فيما يتصل بتقديم تقارير إلى آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومتابعة التوصيات أو النتائج المنبثقة عنها. ونتيجة لذلك، يعتمد عدد متزايد من الدول الأعضاء نهجاً أكثر شمولاً وكفاءة واستدامة من خلال إنشاء نوع جديد من الهياكل الحكومية يعرف باسم الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة.

١٦ - وتكفل الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة التنسيق بين الكيانات الحكومية المختلفة، وبالتالي تساهم في بناء حس التملك والاتساق على المستوى الوطني، وتمكين الوزارات التنفيذية، وتطوير الخبرات المستدامة. وتتيح أيضاً الاتصال المهيكّل والمنسق بالبرلمان، والسلطة القضائية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وتعزيز حوكمة قائمة على المشاركة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة.

١٧ - وتتفرد هذه الآليات بوضع يمكنها من أن تقود عملية تجميع التوصيات وتحديد أولوياتها، ووضع خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان أو خطة تنفيذ محددة لمتابعة التوصيات، وتعزيز إدماج هذه التوصيات في السياسات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عدد من البلدان، يستعان بهذه الآليات أيضاً لتنسيق إعداد تقارير منتصف المدة المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وهي تقارير يقدمها على أساس طوعي عدد متزايد من البلدان (٧٣ حالياً).

١٨ - وتوخياً للفعالية، تشتمل الآليات السالفة الذكر عادة على أربع قدرات تكاملية تتمثل فيما يلي:

(أ) القدرة على التعاون: تتمثل في قدرة الآلية على أن تعمل بصورة تعاونية مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وأن تتواصل معها وتيسر على مستوى مركزي إعداد التقارير والردود على الرسائل ومتابعة الأسئلة والتوصيات أو القرارات الواردة من هذه الآليات؛

(ب) القدرة على التنسيق: تتمثل في تمتع الآلية بقدرة وسلطة تسمحان لها بنشر المعلومات، وتنظيم وتنسيق تحصيل المعلومات وجمع البيانات من الكيانات الحكومية والجهات الفاعلة الحكومية الأخرى من أجل الإبلاغ ومتابعة التوصيات؛

(ج) القدرة على التشاور: تتمثل في تمتع الآلية بالقدرة على رعاية وقيادة مشاورات التي تُجرى مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في البلد؛

(د) القدرة على إدارة المعلومات: تتمثل في القدرة على تتبع ما يصدر من توصيات وقرارات عن آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والتقاط هذه النتائج وتجميعها وفق نسق مواضيعي، وتحديد الوزارات و/أو الوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذها، ووضع خطط المتابعة، وإدارة المعلومات المتعلقة بتنفيذ أحكام المعاهدات والتوصيات، بما في ذلك لأغراض إعداد التقرير الدوري اللاحق.

١٩ - والتزمت دول أعضاء عديدة بصورة طوعية بإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة، خاصة في سياق الاستعراض الدوري الشامل، أو تلقت وأيدت توصيات بشأن ذلك، وهي تعمل أيضاً مجتمعة لتبادل خبراتها في هذا المجال. وتشكل "مجموعة الأصدقاء المعنية بالآليات" منصة غير رسمية واسعة تضم دولاً من جميع المناطق، ووكالات من الأمم المتحدة، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وهيئات من المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، وتهدف إلى تقاسم الممارسات الجيدة المتعلقة بالتنفيذ والتنسيق والتأثير والإبلاغ والمتابعة على المستوى الوطني، ومناقشة التحديات المشتركة والدروس المستفادة. وتقود البرتغال مجموعة الأصدقاء المذكورة، التي تضم ٢٧ دولة.

٢٠ - وتقدم مفوضية حقوق الإنسان المشورة والمساعدة إلى الدول الأعضاء بشأن الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، بما في ذلك من خلال برنامجها لبناء قدرات هيئات المعاهدات، وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٨، دعمت مفوضية حقوق الإنسان حوالي ١١ بلداً في إنشاء مثل هذه الآليات أو تعزيز قدراتها. فعلى سبيل المثال، في كمبوديا، دعمت مفوضية حقوق الإنسان اللجنة المشتركة بين المؤسسات في تحديد برنامج متابعة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى. وعلى المستوى الإقليمي، نظمت المفوضية في صربيا ثلاثة أنشطة للتعليم من النظراء من أجل تقاسم الممارسات الجيدة بشأن الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة (بمشاركة ممثلين من ٦ بلدان)، وفي أوروغواي (بمشاركة ممثلين من ١٨ بلداً)، وفي جنيف (نظمت بالاشتراك مع "فريق الأصدقاء المعني بالآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة").

٢١ - وبرزت أهمية إنشاء أو تعزيز الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة في سياق ثلاث حلقات عمل إقليمية بشأن الممارسات الجيدة للتنفيذ في سياق الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل نظمها المفوضية في عام ٢٠١٨ في كمبالا (بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وبمشاركة ممثلين من ١٨ بلداً)؛ وفي داكار (بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكفونية وبمشاركة ممثلين من ٣٦ بلداً)؛ وفي برايا (بالتعاون مع مجتمع البلدان الناطقة بالبرتغالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة ممثلين من ٩ بلدان ناطقة بالبرتغالية).

باء - وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان وخطط لتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان

٢٢ - تتيح خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان نهجاً مهيكلًا وعملياً لتعزيز أعمال حقوق الإنسان من خلال إدخال تحسينات في هذا الصدد في سياق السياسة العامة. وتهدف هذه الخطط، التي تختلف في نطاقها وتركيزها، إلى تحديد ومعالجة ثغرات النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان. وتتناول في هذا السياق القوانين والسياسات الوطنية والأطر المؤسسية الأخرى بهدف معالجة ثغرات حماية حقوق الإنسان التي تحدد من خلال التشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بناءً على تقييمات مرجعية، ومن خلال التعاون بين الوزارات الحكومية والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني. وتغطي الخطط الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكثيراً ما تستهدف على وجه التحديد مسألة تمتع المجموعات الأكثر هشاشة بالمساواة في الوصول إلى حقوق الإنسان والتمتع بها.

٢٣ - ومنذ إطلاق فكرة خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان في إعلان وبرنامج عمل فيينا في عام ١٩٩٣، وضعت دول عديدة خططاً وطنية أو قطاعية. وأعدت المفوضية دليلاً توجيهياً شاملاً بشأن خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان وقدمت مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء بشأن وضع هذه الخطط.

٢٤ - وتقوم خطط تنفيذ التوصيات على تجميع مواضيعي لجميع التوصيات الواردة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتحديد أولوياتها، وإسناد لمسؤوليات تنفيذها إلى الوزارات والكيانات الحكومية، وتوضيح للإطار الزمني للتنفيذ وللموارد والمؤشرات.

٢٥ - ويشكل تعزيز القدرة التنسيقية التي تتيحها الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة عاملاً حاسماً في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع خطط أو خطط عمل وطنية أو قطاعية في ميدان حقوق الإنسان لتنفيذ التوصيات، وربطها بالجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعماً لذلك، تهدف مفوضية حقوق الإنسان إلى تعزيز القدرات الوطنية في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، قدمت المفوضية الدعم إلى أوغندا، وجمهورية مولدوفا، وساموا، وناورو، وهايتي، بشأن إنشاء أو تعزيز آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة، وقدمت إضافة إلى ذلك مساعدة تقنية بشأن إعداد أو تنقيح خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان (انظر A/HRC/40/3).

جيم - دمج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٢٦ - هيأت مفوضية حقوق الإنسان عدداً من الأدوات لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز تنفيذ التوصيات الدولية لحقوق الإنسان وإدماجها في سياساتها الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك دعم إنشاء أنظمة لإدارة المعلومات، لتسهيل تجميع التوصيات وتحديد أولوياتها، ووضع مؤشرات لحقوق الإنسان.

٢٧ - واتضح أن الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، وهو قاعدة بيانات متاحة عبر الإنترنت لتسهيل الوصول إلى توصيات حقوق الإنسان الصادرة عن هيئات المعاهدات والإجراءات

الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، يشكل أداة مفيدة تقدم لمحة عامة عن التوصيات حسب البلد، وتربطها بكل واحد من الأهداف الـ ١٧ في مجال التنمية المستدامة. وكجزء من اتفاق بين مفوضية حقوق الإنسان والمعهد الدائم لحقوق الإنسان، أطلقت في عام ٢٠١٨ قاعدة بيانات تربط بين أكثر من ٥٠.٠٠٠ توصية قُدمت خلال الجولتين الأولى والثانية من الاستعراض الدوري الشامل وأهداف محددة في مجال التنمية المستدامة، ويتوخى توسيع نطاق الفهرس لإدراج توصيات جميع آليات حقوق الإنسان (A/HRC/38/28، الفقرة ١٧).

٢٨- وتسهر مفوضية حقوق الإنسان في عدد من البلدان، بطلب من هذه البلدان، على تعهد أداة نموذجية محددة - قاعدة بيانات وطنية لتتبع التوصيات - ترمي إلى تيسير تسجيل تنفيذ التوصيات على المستوى القطري وتتبعه وإعداد تقارير بشأنه، بما يتيح وضع خرائط طريق للتنفيذ وتحديد المسؤوليات، ورصد ميزانيات واضحة، وتحديد مقاييس النجاح والجداول الزمنية. وتتيح قاعدة البيانات للدول الأعضاء استيراد بيانات توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتعلقة بها مباشرة من الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، وتجميعها وتحديد أولوياتها، ووضع خطة لتنفيذها، بما يشمل تحديد المؤشرات والمؤسسات المسؤولة، والإبلاغ عن التنفيذ. ويمكن للدول الأعضاء البحث عن كل هذه المعلومات واستردادها استناداً إلى العديد من معايير البحث التي تشمل المجال المواضيعي، والأشخاص المتأثرين أو المجموعات المتأثرة، وأهداف التنمية المستدامة وغايتها.

٢٩- ويمكن بناء تآزر قوي من خلال تجميع التوصيات المنبثقة عن آليات حقوق الإنسان وربطها بأهداف التنمية المستدامة. ففي باراغواي، استُحدثت قاعدة بيانات شبكية لمتابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان بدعم من مفوضية حقوق الإنسان ووسَّع نطاقها في عام ٢٠١٧ ليتسنى ربط توصيات حقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة وغايتها. وإضافة إلى ذلك، أُضيفت سمة جديدة يمكن من خلالها لمنظمات المجتمع المدني رصد متابعة كل توصية وتقديم تعليقات وملاحظات بشأنها، وهو ما أحدث أول حيز للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ ورصد التوصيات وأهداف التنمية المستدامة (A/HRC/38/28، الفقرة ١٨). وفي عام ٢٠١٨، قدمت المفوضية دعماً يتيح تقاسم تجربة باراغواي مع الأرجنتين، وبناء قدرة المسؤولين المعنيين على استخدام المنهجية نفسها، وتنظيم التوصيات في مجموعات مواضيعية، وتحديد جهات الوصل على المستوى الاتحادي.

٣٠- وتتيح مؤشرات حقوق الإنسان للدول تقييم التقدم الذي تحرزه في تنفيذ حقوق الإنسان وامتثالها للمعاهدات الدولية، ويمكن أن تكون أدوات يستعملها المجتمع المدني لرصد التقدم المحرز وضمان المساءلة. ومن أجل الاستجابة للطلب المتزايد على مؤشرات حقوق الإنسان، وضعت مفوضية حقوق الإنسان إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً للمؤشرات، يستوعب الجانب الكمي والنوعي على حد سواء، ويتيح إرشادات لتحديد المؤشرات المجدية والوجيهة من حيث السياق وفقاً للقواعد والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

٣١- وأعدت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً أدوات إرشادية لتعزيز استخدام مؤشرات حقوق الإنسان والبيانات المصنفة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وقدمت الدعم إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد. ففي كينيا على سبيل المثال، أتاح الدعم المقدم من مفوضية حقوق الإنسان، من خلال مستشارها لشؤون حقوق الإنسان، توقيع المكتب الوطني للإحصاء واللجنة الوطنية

لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم في عام ٢٠١٧ تحدد إطاراً لتعاونهما المؤسسي بشأن وضع مؤشرات لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وبشأن جمع البيانات. وبمرور الوقت، ستيسر المذكرة للمكتب الوطني للإحصاء تضمين قياساته هدي في التنمية المستدامة ١٠ و١٦، وهو ما سيتيح بدوره الإحاطة التامة بالتزامات وشواغل حقوق الإنسان (A/HRC/38/28، الفقرة ٢٧). وتعد المشاركة في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة أمراً بالغ الأهمية. وبناءً على طلب مجلس حقوق الإنسان، أعدت المفوضية مبادئ توجيهية للدول تتعلق بالتنفيذ الفعال لحق المشاركة في الشأن العام. وفي تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٨، أحاط المجلس علماً باهتمام، في قراره ١١/٣٩، بمشروع المبادئ التوجيهية وعرضها كمجموعة من التوجيهات للدول وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

دال - تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٣٢ - تطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة بصورة تامة للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) بدور حاسم في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. وتعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتسمة بالفعالية كجسر بين الدولة والمجتمع المدني، وتشجع المشاركة الواسعة في صياغة السياسات وتنفيذ التوصيات الصادرة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان.

٣٣ - وعلى المستوى الدولي، تشارك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنشاط إلى جانب هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل من خلال تقديم المعلومات واستعراض ما يحرز (أو ما لم يحرز) من تقدم في تنفيذ توصيات حقوق الإنسان. وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور إشرافي خاص في سياق السياسات والإجراءات الحكومية المتخذة لمتابعة التوصيات الصادرة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة تلك التي حظيت بتأييد الحكومات خلال الجولات السابقة للاستعراض الدوري الشامل. وتكتسي تلك المؤسسات أهمية حاسمة من حيث مشاركتها في الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة ودعمها تنفيذ ومتابعة إجراءات حقوق الإنسان المدججة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة "ألف" قدم في الجولة الحالية للاستعراض الدوري الشامل مساهمات مكتوبة في التقارير الموجزة للمفوضية.

٣٤ - وتتعاون مفوضية حقوق الإنسان على نحو وثيق مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما تعمل على تطوير شراكاتها الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عن طريق خطوات منها توقيع مذكرة إعلان نوايا ثلاثية الأطراف في شباط/فبراير ٢٠١٧ تجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومفوضية حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، تقدم المفوضية المساعدة التقنية في سياق إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما يشمل تقديم المشورة القانونية بشأن الأطر التشريعية لإنشاء هذه المؤسسات، وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات، وتقاسم أفضل الممارسات. وتشجع المفوضية أيضاً مشاركة هذه المؤسسات في الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتدعم جهودها المبذولة لإدماج حقوق الإنسان في سياسات التنمية الوطنية. فعلى سبيل المثال، في

عام ٢٠١٨، نظمت المفوضية، بالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان في أوغندا، حلقتي عمل بشأن الاستفادة من مؤشرات حقوق الإنسان وبشأن اتباع النهج القائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات اللازمة لقياس وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أوغندا (A/HRC/39/20)، الفقرة ١٧). وخلال الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المنعقد في آذار/مارس ٢٠١٨، نظمت المفوضية نشاطاً جانبياً لتقاسم أفضل الممارسات بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الانتخابات وكيفية التعاون على نحو أفضل مع منظمات مراقبة الانتخابات.

هاء - تعزيز دور البرلمانات

٣٥ - تؤدي البرلمانات، بصفتها أحد أجهزة الحكم، دوراً حاسماً في المساهمة في سياق إعداد التقارير الوطنية للدول الأعضاء، والمشاركة في مختلف آليات حقوق الإنسان الدولية - خاصة الاستعراض الدوري الشامل - وضمان متابعة التوصيات التي تتطلب إصلاحاً تشريعياً أو إجراءات أخرى تتخذها البرلمانات، وتمحيص التشريعات التي تصاغ لتنفيذ هذه التوصيات. لذلك تساهم البرلمانات في امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان وإنشاء النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان وضمان حسن سير عملها. وتؤدي البرلمانات من خلال إرساء أسس سيادة القانون وتوطيدها، والاضطلاع بالرقابة فيما يتعلق بسير عمل الحكومات والمؤسسات الوطنية، وضمان مراعاة النهج القائمة على الحقوق في الميزانيات الوطنية، دوراً أساسياً في تيسير تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات المقدمة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان وفي الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٦ - ويمكن أن يساهم توطيد دور البرلمانات في ميدان حقوق الإنسان مساهمة كبيرة في تعزيز تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وربط حقوق الإنسان على نحو أفضل بجهود التنمية الوطنية، وتعزيز فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وفي تقرير عن مساهمة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل، أعد بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، لاحظت مفوضية حقوق الإنسان أن أكثر من ٥٠ في المائة من التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل تستلزم اتخاذ إجراء برلماني لتنفيذها (A/HRC/38/25، الفقرة ١١).

٣٧ - ولهذا السبب، أوصت المفوضية - من أجل تعزيز هذه الجهود وتبسيطها - بأن تنظر البرلمانات في إنشاء لجان متخصصة لحقوق الإنسان وتعزيز تفاعلها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة الاستعراض الدوري الشامل (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣). ويتيح مشروع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان، المرفق بالتقرير، توجيهات ذات صلة بالموضوع موجهة للبرلمانات التي ترغب في إنشاء لجان من هذا القبيل معنية بحقوق الإنسان.

٣٨ - وقد رُحب بالتقرير أيضاً خلال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في بيان مشترك أدلت به إكوادور باسم المجموعة الأساسية من البلدان المهتمة بموضوع مساهمة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل (إسبانيا، وإكوادور، وإيطاليا، وملديف، ورومانيا، والفلبين، والمغرب). وأُثني أيضاً على الجهود التي بذلتها مفوضية حقوق

الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي لتشجيع إجراء مناقشة بناء بشأن هذه المسألة وشجعت الدول على النظر في توصيات التقرير لمواصلة البناء على هذه المبادرة المهمة في المستقبل القريب.

٣٩- ونظمت مفوضية حقوق الإنسان الدورة الثانية لمنتدى الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، التي عقدت في جنيف يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بشأن موضوع "البرلمانات باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون". وأشار الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس المنتدى، مارتن تشونغونغ، إلى التقرير المتعلق بمساهمة البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان وإلى مشروع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان (انظر A/HRC/38/25، المرفق الأول)، مشجعاً على المشاركة البرلمانية في الاستعراض الدوري الشامل وفي آليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان. وأضاف أن على البرلمانيين الحرص على ضمان تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما أن التنفيذ غالباً ما يتطلب تعديلات تشريعية. وأشار إلى الدور الذي تلعبه المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية في تعزيز الاهتمام الذي توليه البرلمانات لقضايا حقوق الإنسان. ودعا السيد تشونغونغ جميع الحاضرين لفحص التوصيات الواردة في التقرير الصادر عن المنتدى (A/HRC/40/65) والنظر في كيفية تنفيذها. ومن المعتقد أن يتواصل في حزيران/يونيه ٢٠١٩ الحوار بشأن هذه المسألة بين أعضاء برلمانات الدول الناطقة بالفرنسية المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل ورؤساء اللجان البرلمانية الحالية لحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم، بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية والاتحاد البرلماني الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نشرت أمانة الكومنولث ومجموعة الحقوق العالمية دراسة جاء فيها أن "التنفيذ المحلي للالتزامات والتعهدات العالمية في ميدان حقوق الإنسان موضوع يحتل الصدارة في جدول أعمال السياسة الدولية"^(٢). وتضمنت استنتاجات الدراسة إشارة مرجعية إلى تقرير المفوضية ومشروع المبادئ المرفق به، وأشار معدو الدراسة إلى أن هذه المبادئ تعكس تماماً عمل الكومنولث "في تشجيع النظر في مبادئ عالمية وبلورتها لتوجيه مشاركة البرلمانات الوطنية إلى جانب نظام الأمم المتحدة وآلياته في مجال حقوق الإنسان"^(٣).

واو - كفالة وجود قضاء قوي ومستقل

٤٠- ذكر الأمين العام في آخر تقرير له عن مراعاة حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل أن إمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة وبصورة فعالة تشكل عنصراً أساسياً من عناصر الحق في الانتصاف ولا يمكن إنفاذها إلا عن طريق قضاء مستقل ونزيه (A/73/210، الفقرة ٤). ولاحظ الأمين العام كذلك أن العديد من آليات حقوق الإنسان قد أبرزت أهمية إمكانية اللجوء إلى العدالة لضمان الحماية القانونية لحقوق الإنسان وقدمت إرشادات بشأن تنفيذها.

٤١- وتساهم مفوضية حقوق الإنسان في جهود الأمم المتحدة المبذولة بوجه عام في مجال إقامة العدل، بما في ذلك عن طريق دعم الإصلاحات الدستورية أو التشريعية لضمان الامتثال

(٢) انظر "The global human rights implementation agenda: the role of national parliaments"، الصفحتان ١٢ و ٤٠.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤١.

لقانون حقوق الإنسان؛ وحماية حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص المحرومين من حريتهم؛ وتعزيز معرفة موظفي القضاء وإنفاذ القانون بحقوق الإنسان؛ ودعم عمليات وآليات العدالة الانتقالية.

٤٢ - وما فتئت قرارات وتوصيات مجلس حقوق الإنسان الموجهة إلى الدول الأعضاء في سياق الاستعراض الدوري الشامل تتناول بصورة متزايدة مسألة دور القضاء المستقل في ضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة، وهو ما يفتح المجال أيضاً أمام مناقشة هذه القضايا على المستوى الوطني. وتقدم مفوضية حقوق الإنسان دعماً يشمل القضاة والمحامين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في سياق تنفيذ توصيات حقوق الإنسان، بناء على طلب الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، قدمت المفوضية دعماً إلى جامايكا، من خلال مستشارها لشؤون حقوق الإنسان، بشأن تنفيذ توصيات صادرة عن الاستعراض الدوري الشامل ركّز فيها على إذكاء الوعي بمعايير حقوق الإنسان الدولية في أوساط القضاة والمحامين ووكلاء النيابة العامة لضمان أخذها في الاعتبار أمام المحاكم الوطنية. ومن أجل ذلك، أُعدّت دورة تدريبية شبكية مخصصة للقضاء موضوعها القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويستند التدريب إلى أربع وحدات منهجية (لمحة عامة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم؛ والحق في محاكمة عادلة؛ وحقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) وتقدم فيه مواد سمعية بصرية وروابط إلى المراجع ذات الصلة والسوابق القضائية.

٤٣ - وتشارك مفوضية حقوق الإنسان في "جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات"، التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من شركاء الأمم المتحدة الآخرين. وتجري جهة التنسيق العالمية هذه تقييمات مشتركة، وتتولى تصميم خطط خاصة بكل بلد، وتقدم الخبرة، وتركز الاهتمام على أولويات سيادة القانون في البلدان الأكثر حاجة إلى المساعدة، وتؤدي بالتالي دوراً مهماً في جهود منع حدوث النزاعات وفي حفظ السلام.

٤٤ - وترحب مفوضية حقوق الإنسان بدور رابطة المحامين الدولية ومعهدا لحقوق الإنسان، وتثني على وجه التحديد على تقرير أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن دور الاستعراض الدوري الشامل في النهوض بحقوق الطفل في سياق قضاء الأحداث. وتشجع المفوضية مشاركة أكبر للمعهد ولنقابات المحامين من جميع أنحاء العالم في عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

زاي - الحفاظ على بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني

٤٥ - يشكل وجود مجتمع مدني ديناميكي متنوع ومستقل، قادر على العمل بحرية، عنصراً أساسياً في ضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على المستويين الوطني والدولي. فجهاز المجتمع المدني الفاعلة ترصد حالة حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وتحشد الدعم العام لقضايا حقوق الإنسان، وتبلغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وهي تسهم إسهاماً حاسماً في الأداء الفعال لآليات حقوق الإنسان الدولية. وسلط مجلس حقوق الإنسان الضوء في عدد من قراراته على الدور المهم الذي يضطلع به المجتمع المدني والحاجة إلى الحفاظ على بيئة آمنة وتمكينية تتيح له أن يعمل فيها بحرية، ويظل المجلس حريصاً على رصد أي تهديد للمدافعين عن

حقوق الإنسان أو انتقام يطالهم بسبب أي شكل من أشكال التعاون مع الأمم المتحدة أو آلياتها.

٤٦ - ويمثل تعزيز دور المجتمع المدني على المستوى الوطني والإقليمي والدولي أولوية استراتيجية لمفوضية حقوق الإنسان. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، وُضعت سلسلة من الأدلة العملية التي تهدف إلى زيادة تعاون جهات المجتمع المدني الفاعلة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز متابعة التوصيات التي تصوغها هذه الآليات. وتدعو المفوضية إلى إشراك المجتمع المدني في الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة وفي الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً. وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، تغطي بتقدير كبير الشراكة والتعاون مع جهات من بينها منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل، ومجموعة الحقوق العالمية.

رابعاً - العناصر الرئيسية على المستويين الدولي والإقليمي

ألف - تعزيز التنسيق في الأمم المتحدة

٤٧ - ينص قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على ولاية يكفل بموجبها الأمين العام أن تكون الأمم المتحدة مهياً لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونجاح التنمية المستدامة. وشدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كلمته أمام حلقة النقاش الرفيعة المستوى المعقودة في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، على مسألة التكامل بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستعراض الدوري الشامل، ولاحظ أن جميع الدول الأعضاء قد تلتزم بهما، وهو ما يتيح فرصة فريدة للجهات الدولية المعنية بالتنمية لدعم الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان في البلدان المستفيدة من الخدمات المقدمة. وشددت نائبة الأمين العام في كلمتها أمام المجلس، في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩، على أن نظام المنسقين المقيمين المعاد تنظيمه سيُتيح للسلطات الوطنية واجهة منسقة يمكن من خلالها المشاركة فيما تقدمه الأمم المتحدة من دعم منسق وشفاف ومتجاوب وخاضع للمساءلة خدمةً لجهود التنمية وحقوق الإنسان التي تضطلع بها البلدان.

باء - دور المنظمات الإقليمية

٤٨ - يتيح التعاون الدولي على المستوى الإقليمي دعماً إضافياً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويتعين أن تُؤخذ تقارير واستنتاجات الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان في الاعتبار عندما تكون الدول الأعضاء موضع فحص في إطار الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ومن شأن الإحالة المرجعية إلى الاجتهادات القانونية والوثائق الصادرة عن الآليات الإقليمية أن تدعم ما تخلص إليه الآليات الدولية.

٤٩ - ويمكن أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة أيضاً من تعزيز التعاون مع الآليات الإقليمية في اعتماد الممارسات الجيدة التي برزت على المستوى الإقليمي. وأقر مجلس حقوق الإنسان في

قراراته ٢٠/٦ و ١٥/١٢ و ١٤/١٨ و ١٩/٢٤ و ٣/٣٠ و ١٧/٣٤ بالدور المهم الذي تؤديه الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والأفريقية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وطلب إلى المفوضية تقديم مقترحات ملموسة بشأن سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

٥٠ - ووقعت مذكرة تفاهم بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومفوضية حقوق الإنسان في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٩. وهي تشمل إطاراً للتعاون بين الكيانين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل قواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والمعايير الدولية والإقليمية للاجتهاد القانوني في ميدان حقوق الإنسان، وإقامة العدل وممارسات المحاكم والهيئات القضائية الدولية والإقليمية. ويغطي الإطار مسألة تبادل الآراء والممارسات، وتعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتدريب القضاة والموظفين القضائيين.

٥١ - ويحدد إعلان عام ٢٠١٤ المشترك بين مفوضية حقوق الإنسان والأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، من خلال الأمانة التنفيذية للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، إطاراً عاماً لتحسين التعاون في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن المتوخى في هذا الصدد عقد اجتماعات سنوية مشتركة ومشاورات مخصصة، وإتاحة مشاركة ممثلي كل من الطرفين في اجتماعات الطرف الآخر. ويسهل الاتفاق تبادل المعلومات بشأن عمل آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ويشجع اتخاذ تدابير لضمان مراعاة التزامات وتوصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عمل الطرفين وتقريرهما وخطط عملهما. ويهدف الاتفاق إلى إنشاء آلية تعاون بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن التعاون في مساعدة حكومات الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية على التنفيذ. ويهدف الاتفاق أيضاً إلى تسهيل التعاون في مجال العمل المشترك على صعيد الدعوة والقضايا المواضيعية ذات الأولوية.

٥٢ - ويحدد الإعلان المشترك لعام ٢٠١٣ بشأن تعزيز التعاون بين مجلس أوروبا ومفوضية حقوق الإنسان اتفاقاً بشأن اتخاذ التدابير المناسبة لضمان مراعاة الصكوك والتوصيات والاستنتاجات القانونية لهيئات المعاهدات وهيئات الرصد في عمل كل من الجهتين. وإضافة إلى ذلك، ينص الاتفاق على أن يتعاون الطرفان في مساعدة حكومات الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة التابعة لمجلس أوروبا والأمم المتحدة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. واتفق على ترتيب مماثل مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٥٣ - ويوجد التعاون المتزايد مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية روابط مهمة بين المستويين الوطني والدولي، بما يخدم تعزيز حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني وبتيح للخبرات والجهود الجماعية الإقليمية أن تصب في عمل آليات حقوق الإنسان الدولية تعزيزاً للكفاءة والجدوى والتأثير.

جيم - التعاون التقني والمساعدة الإنمائية

٥٤ - أنشأت الجمعية العامة في منتصف الخمسينيات، حرصاً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أفضل، برنامجاً للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان يهدف إلى مساعدة الدول، بناءً على طلبها، على بناء أو تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية ذات التأثير المباشر في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويركز البرنامج على دمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات الوطنية؛ وبناء أو تعزيز المؤسسات الوطنية؛ وصياغة خطط عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ والتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان؛ وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

٥٥ - ومع تزايد طلبات المساعدة وما رافقه من حاجة واضحة إلى تكملة البرنامج، أنشئ صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وتستفيد البرامج التي تنفذها مفوضية حقوق الإنسان عن طريق الصندوق من المشورة المسداة من مجلس أمنائه المتألف من خمسة أعضاء يعيّنهم الأمين العام. ويقدم رئيس مجلس الأمناء، الذي يعمل أيضاً بصفته مجلساً لصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية المقدمة من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، تقارير منتظمة إلى الدورة الربعية لمجلس حقوق الإنسان، في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، وآخر تلك التقارير مؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٥٦ - ويهدف صندوق التبرعات من أجل التعاون التقني إلى تقديم دعم مالي للتعاون التقني تعزيزاً للمؤسسات الوطنية والإقليمية والأطر القانونية والهياكل الأساسية التي من شأنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً طويل الأجل في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٨، نُفذت برامج في ٤٠ منطقة وبلداً وإقليماً بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وشركاء آخرين، وهو ما أتاح تكملة أدوات تمويل أخرى متاحة للمفوضية (A/HRC/40/78، الفقرة ٦٣).

٥٧ - ويهدف صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل إلى تيسير مشاركة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، في الاستعراض الدوري الشامل، في حين يمثل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل أيضاً مصدراً يتيح مساعدة مالية وتقنية تسهل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل أو تنفيذ التوصيات الناشئة عنه (انظر A/HRC/38/26 وA/HRC/38/27).

٥٨ - وخلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى المعقودة خلال الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، ذكرت رئيسة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي قدمت ١٤٥ بليون دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٦، أن البيانات التي أصدرتها المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، تشير إلى وجود نحو ٣٠٠ من المشاريع النشطة في جميع أنحاء العالم التي تعالج موضوع حقوق الإنسان باعتباره محوراً رئيسياً، وأن إجمالي الإنفاق على المشاريع الثنائية التي وُصفت بأنها مشاريع تتناول موضوع حقوق الإنسان بلغ نحو ٧٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وذكرت كذلك أنه كان من الواضح أن التعاون الإنمائي والعديد من تلك المشاريع كانا مرتبطين مباشرة بتنفيذ التوصيات الناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل. ومن شأن هذا الترابط أن يكون أقوى، علماً أن مسؤولية تحقيقه

تقع على كل من البلد موضوع الاستعراض والبلد المانح. وبصرف النظر عن المشاريع الخاصة بحقوق الإنسان، حرص العديد من المانحين أيضاً على تعميم حقوق الإنسان في جميع أنشطتهم. وفي حين لم يُتناول الاستعراض الدوري الشامل أو يناقش في عمل لجنة المساعدة الإنمائية، أكدت رئيسة اللجنة أن أعضاء اللجنة اعتبروا أنه أداة مهمة في تنسيق تعاونهم الإنمائي الثنائي في بلدان محددة. وأشارت إلى أنه عندما توجد إرادة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، ينبغي للشركاء في التنمية والمانحين أن يدعموا التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل وأن يكونوا مستعدين لتكييف دعمهم وفقها.

٥٩ - ولئن كانت معظم كيانات التعاون الإنمائي تعترف بالصلة القوية بين التنمية وحقوق الإنسان، فمن الممكن تشجيع لجنة المساعدة الإنمائية، التي تقدم إرشادات إلى تلك الكيانات الوطنية استناداً إلى استعراضات النظراء، على النظر بصورة منهجية في سياق هذه الاستعراضات فيما إذا كانت توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بالتأييد قد نفذت بالفعل في البلدان التي تلقت المساعدة الإنمائية الرسمية وفي كيفية ذلك. وتركز الاستعراضات حالياً على الفقر والقضايا الجنسانية والبيئية والإنسانية. وإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات المانحة الدولية الاستفادة على نحو أفضل من الاستعراض الدوري الشامل كأداة مهمة في تنسيق التعاون الإنمائي الثنائي في سياق بلد معين، لا سيما عندما تكون البلدان المتلقية لمساعدتها جاهزة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض التي حظيت بالتأييد. ومن شأن النهج ذي الشقين أن يساهم بالتأكيد في تعزيز فعالية المساعدات وحس التملك الوطني.

دال - الممارسات الجيدة الناشئة

٦٠ - تدعم المنظمة الدولية للفرنكوفونية دولها الأعضاء وحكوماتها منذ عام ٢٠٠٦ في تنفيذ ولايات مجلس حقوق الإنسان وآلياته. وبصفة خاصة، وضعت المنظمة برنامجاً لحكومات الدول الناطقة بالفرنسية للمساعدة في الاستعداد للاستعراض الدوري الشامل. ومنذ عام ٢٠٠٨، نظمت مفوضية حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، بالتعاون مع الدول المضيفة، خمس حلقات دراسية للناطقين بالفرنسية باعتبارها منتديات تتيح للدول وشركاء آخرين التحوار والتفكير والتشاور من أجل التنفيذ الفعال للاستعراض الدوري الشامل. ونظمت تلك الحلقات في المغرب في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، وفي تونس في عام ٢٠١١، وفي جمهورية مولدوفا في عام ٢٠١٤، وفي السنغال في عام ٢٠١٨.

٦١ - وخلال المناقشة العامة التي أجريت في إطار البند ٦ من جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، أشارت كندا، في بيان باسم الأعضاء والمراقبين في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، إلى أن حلقات العمل الإقليمية قد أتاحت تحاوراً مثمراً بين الوفود، مما أدى إلى عدد من المقترحات الملموسة لتعزيز تنفيذ التوصيات الناشئة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. وتهدف هذه المقترحات إلى تعزيز كفاءة وفعالية الآلية على المستوى القطري.

٦٢ - وأكد الأعضاء والمراقبون في المنظمة الدولية للفرنكوفونية على توافق الآراء الناشئ بشأن المقترحات التالية، واعتبروا أنها تشكل ممارسات جيدة:

(أ) إنشاء آلية تنسيق وطنية مزودة بالوسائل اللازمة لسير عملها؛

(ب) استخدام قواعد البيانات من أجل متابعة تنفيذ كل وزارة خطط العمل المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) إعداد تقرير لمنتصف المدة قبل الاستعراض التالي؛

(د) استخدام المصفوفات (التوصيات الناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل) التي أعدتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومفوضية حقوق الإنسان؛

(هـ) تقديم التدريب بشأن الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك بشأن موضوع مساهمة أهداف التنمية المستدامة في تنفيذ توصيات الاستعراض؛

(و) تقاسم الممارسات الجيدة في سياق المناقشة العامة في إطار البند ٦ من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان.

٦٣ - وفيما يتعلق بدور البرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، أشار بيان المنظمة الدولية للفرنكوفونية إلى ما يلي:

(أ) إشراك المنظمات غير الحكومية والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة ومشاركتها في جميع مراحل العملية؛

(ب) إنشاء قاعدة بيانات لتقاسم خطط العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين؛

(ج) تعزيز قدرات البرلمان لتحسين دورها؛

(د) تضمين الميزانية الوطنية ربطاً بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

٦٤ - وكانت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية شريكاً رئيسياً لمفوضية حقوق الإنسان في حلقة دراسية إقليمية تناولت موضوع الاستعراض الدوري الشامل والتشاور التقني بشأن هدف التنمية المستدامة ١٦ + المتعلق بالإدماج وحقوق الإنسان، عقدت في برايا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وشدد المشاركون في استنتاجاتهم على الحاجة إلى ما يلي:

(أ) دعم الهيئات والمؤسسات الوطنية في تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة خاصة لتلك التي قبلتها الدول في سياق الاستعراض الدوري الشامل؛

(ب) إنشاء أدوات باللغة البرتغالية، مثل ترجمة الفهرس العالمي لحقوق الإنسان وقاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية، ودعم التحاور بين البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بشأن أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والاستعانة في ذلك بأموال تجمع من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ج) توجيه الأموال المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل، بما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية والالتزامات المنبثقة عن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، صوب تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه؛

(د) زيادة وعي الجمهور بأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والإدماج، عن طريق إشراك المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والهدف ١٦ على وجه الخصوص؛

(هـ) دعم الجهات الفاعلة الوطنية في استخدام التزامات وتوصيات حقوق الإنسان لتحديد أولويات عمليات التخطيط والميزنة الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحديد الفئات السكانية ذات الأولوية تماشياً مع مبدأ "عدم ترك أي شخص خلف الركب"؛

(و) تشجيع اتباع نهج متكامل لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، بما يشمل على سبيل المثال تشجيع التعاون المباشر بين هيئات التنسيق الوطنية المعنية بتقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان والاستعراضات الوطنية الطوعية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان ذات السياقات والقدرات المؤسسية المختلفة (إبراز ما تحقق من تقدم والتزام في إعداد التقارير والرصد والتنفيذ) وتشجيع تقاسم الدروس المستفادة بين البلدان الناطقة بلغات متشابهة، بما يشمل تنظيم المزيد من الحلقات الدراسية المماثلة.

٦٥ - وأشار المشاركون أيضاً إلى ما يلي:

(أ) لم تكن مواءمة خطط التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان كافية لضمان اتخاذ ما يلزم من إجراءات، وتحتاج الحكومات إلى وضع خطط عمل تحدد بوضوح الجهات المسؤولة وما يكفي من مخصصات الميزانية وتبين أهم معايير التقييم والجدول الزمني؛

(ب) شكل الافتقار إلى الموارد اللازمة لمعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالسلم والعدالة والإدماج عائقاً كبيراً أمام تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٦٦ - وأدلت كابو فيردي، باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ببيان في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ أمام مجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، مشددة على أن الجماعة، إذ راعت مسألة تعزيز حقوق الإنسان في نظامها الأساسي ووضعت مسألة التنمية في صلب أنشطتها، فهي تضم صوتها بصورة تامة إلى الدعوة إلى نهج متكامل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإعمال كافة حقوق الإنسان الواجبة للجميع، دون ترك أي شخص خلف الركب. وتماشياً مع استنتاجات حلقة عمل برايا، شجعت الجماعة هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة على مضاعفة جهودها لبناء أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات. وأشارت أيضاً إلى وجود حاجة إلى مشاركة عامة في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستخدامها بصورة سليمة من منظور يراعي حقوق الإنسان ووفق نهج متكامل مع مختلف خطط العمل العالمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا.

خامساً - الاستنتاجات

٦٧ - تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما ورد في تقرير صدر مؤخراً عن الأمين العام، نقلة نوعية نحو نموذج إنمائي أكثر توازناً تحتل فيه حقوق الإنسان مكانة

محورية. وبلوغ الاستعراض الدوري الشامل جولته الثالثة، من شأن جدوى التوصيات ودقتها وتأثيرها أن تتعزز، بما في ذلك من خلال تعزيز الترابط مع عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كما ستربط قاعدة بيانات المؤشر العالمي لحقوق الإنسان التابعة لمفوضية حقوق الإنسان جميع النتائج والتوصيات بأهداف التنمية المستدامة، مما يزيد من سهولة إدماج هذه المقاييس المرجعية في التخطيط على المستوى القطري. ومن شأن مؤشرات المفوضية أن تساعد الأمم المتحدة على تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء في رصد ما تحرزه من تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ (A/72/351، الفقرة ٨١).

٦٨ - وأشار الأمين العام في تقريره على وجه التحديد إلى أن نجاح الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك بوضع خطط وخطط عمل شاملة في ميدان حقوق الإنسان لتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان، بدعم من الأمم المتحدة، سيتوقف بلا شك على وجود آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة تتولى مهمة تنفيذ التوصيات والإبلاغ عن الجهود المبذولة والآثار التي تتحقق، في إطار تعاون وتشاور وثيقين مع أصحاب المصلحة الوطنيين (المرجع نفسه، الفقرة ٨٣).

٦٩ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، بما في ذلك من خلال آليات حقوق الإنسان وتوصياتها، أكد الأمين العام أن هذا التعاون يتيح أساساً مهماً للدول يمكنها من تحقيق نتائج أفضل تشمل على حد سواء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان على المستوى القطري. وخلص الأمين العام إلى أنه ينبغي بالتالي توجيه الجهود والإجراءات المضطلع بها على المستويين الدولي والوطني في ميدان حقوق الإنسان صوب مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية وعلى تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٨٥).

٧٠ - ويتيح المستوى الإقليمي واجهة مفيدة لضمان ترجمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان في السياقات الوطنية ولضمان جدوى وتأثير الآلية الدولية وعملية الإبلاغ على الصعيد الدولي. وينبغي أن تسعى الأمم المتحدة والآليات الإقليمية على نحو متبادل إلى تنفيذ اتفاقات لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات وبناء القدرات.

٧١ - وتشير تجربة مفوضية حقوق الإنسان إلى ممارسة جيدة آخذة في التطور ترسم معالم جديدة لتعاون ثلاثي الأبعاد بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، وهو ما يعد بتعزيز حس التملك الوطني والتنسيق والاستدامة. وقد تبين أن تقاسم الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني يمثل أداة قيمة لربط عمل السلطة التنفيذية بفروع الحكم الأخرى وتعزيز دور الرقابة الذي تمارسه البرلمانات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني.

٧٢ - وسيتيح تعزيز الشفافية في تحديد احتياجات حقوق الإنسان تعبئة جهود منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لزيادة المساعدة والدعم المقدمين من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والصناديق الاستثمارية القائمة. ويمكن لاستعراضات النظراء التي تجربها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تأخذ في الاعتبار توصيات حقوق الإنسان، ومنها خاصة تلك المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، لا سيما عندما تكون البلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية على استعداد لإجراء

إصلاحات في سياق متابعة التوصيات التي حظيت بتأييدها. ويمكن للدول الموصية أن تضمن مشاركة كيائها المعني بالتعاون الإنمائي مشاركة نشطة في جهود التنفيذ هذه في الدول المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٣ - وكنتييجة يشكل الاتفاق بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المتمحورة حول حقوق الإنسان، عاملاً حاسماً في نجاح خطة النهج الوقائي المتوخى من الأمين العام ونجاح أهداف التنمية المستدامة. ومما لا شك فيه أن تحسين التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان من خلال تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان وإدماجها في أهداف التنمية المستدامة سيسهم في معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، كما سيعزز بصورة فورية الركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة.